الأمم المتحدة

A/57/495–S/2002/1186

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 October 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البندان ٣٦ و ١٦٠ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى آخر حوادث الإرهاب الفلسطيني الموجه ضد مواطني إسرائيل.

فبعد ظهر أمس، وفي ذروة ازدحام حركة المرور بالقرب من مدينة الخضيرة الإسرائيلية، صدم اثنان من مفجري القنابل فلسطينيين مركبة معبأة بمتفجرات قوية حافلة للنقل العام متجهة إلى تل أبيب. وكان الضرر الأولي قاصرا على مؤخرة الحافلة، التي تحملت القدر الأعظم من الانفجار، وتمكن عدة ركاب من الهروب. غير أن النيران حاصرت من كانوا في مؤخرة الحافلة، ولقوا حتفهم في نهاية الأمر عندما امتدت النيران إلى خزان البنزين فانفجر انفجارا هائلا. ودمر هذا الانفجار الحافلة تماما، بالإضافة إلى عدة مركبات أخرى مجاورة، وتناثر الحطام ليغطي مساحة كبيرة. وإجمالا، قُتل ١٤ إسرائيليا في الهجوم، وأصيب أكثر من ٤٠ آخرين بجروح، من بينهم عدة أطفال كانوا في سيارة بالقرب من الحافلة وقت الانفجار. وأعلنت منظمة الجهاد الإسلامي التي تتخذ من سوريا مقرا لها مسؤوليتها عن الهجوم.

وإسرائيل تحمل القيادة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن الهجوم البغيض الذي وقع بالأمس، كما تحملها مسؤولية كل الهجمات الإرهابية التي تنطلق من الأراضي الخاضعة لسيطرتها. ومن الواضح أن القيادة الفلسطينية قد فشلت في الاضطلاع بمسؤولياتها المتمثلة في

241002 241002 02-65750 (A)
0265750

إنهاء كل أعمال الإرهاب والحيلولة دون استخدام أراضيها كقاعدة لشن الهجمات على المدنيين. كما تحمل إسرائيل حكومة سوريا المسؤولية في ضوء دعمها المستمر للمنظمات الإرهابية، بما في ذلك توفير ملاذ آمن لها، فضلا عن تزويدها بالدعم المالي واللوجيستي والسياسي، متحدية بذلك قرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن القيادة الفلسطينية لم تتخذ حتى الآن أية خطوات للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) الذي اتخذ مؤخرا، والذي يطالب بوقف جميع أعمال العنف والإرهاب والتحريض، والذي يدعو إلى تقديم المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية إلى العدالة. وبدلا من الوفاء بالالتزامات الخاصة بمكافحة الإرهاب، تركز قوات الأمن الفلسطينية جهودها على استهداف ''المتعاونين''، الذين حُكم على واحد منهم، يُدعى وليد حمدية، بالإعدام يوم الجمعة الماضي في محاكمة لم تستغرق سوى بضع ساعات. ومن الواضح أن عدم اتخاذ موقف ضد الإرهابيين المعروفين لا يرجع إلى عدم توفر القدرة، بل إلى عدم توفر الإرادة السياسية.

ولصرف الانتباه عن عدم الوفاء بالالتزامات، يواصل الجانب الفلسطيني اتهام إسرائيل بتحدي مجلس الأمن، متعمدا في ذلك أن يتجاهل العديد من قرارات مجلس الأمن التي تطالب الفلسطينيين باتخاذ موقف، والتي قوبلت بالتجاهل السافر. وحتى عندما يطالب مجلس الأمن باتخاذ خطوات لمكافحة الإرهاب الفلسطيني، تواصل السلطة الفلسطينية تشجيع وتمويل ودعم هذه الهجمات. وحتى عندما يدعو المجتمع الدولي إلى إنهاء العنف والتحريض، تواصل السلطة الفلسطينية تبرير الهجمات باعتبارها ''مقاومة مشروعة''.

وطالما ظلت القيادة الفلسطينية تدافع عن الأعمال الإرهابية ضد الإسرائيليين باعتبارها أعمالا مشروعة، ستستمر هذه الهجمات بالتأكيد. ولذلك، يتحتم على المجتمع الدولي أن يدين بأكثر الأشكال قوة عمليات التفجير الانتحارية وغيرها من الأعمال الإرهابية الإجرامية، فضلا عن استمرار دعم القيادة الفلسطينية لها ومشاركتها فيها.

وإسرائيل تدعو القيادة الفلسطينية إلى الوفاء بالتزاماتها وإلقاء القبض على زعماء الإرهابيين وتقديمهم إلى العدالة، على نحو ما ينص عليه القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، ووضع حد للتحريض في وسائط الإعلام الرسمية على أعمال الإرهاب وكل أشكال الدعم المالي واللوجيستي والمعنوي المقدم لها، وفقا للالتزامات الموقعة ولقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولن تتأتى عودة الأمل في تحقيق تسوية دائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا بإنهاء الحملة الشائنة للإرهاب الفلسطيني، وما تتسبب فيه من إزهاق للأرواح الإسرائيلية والفلسطينية.

وأقدم هذه الرسالة في سياق متابعة العديد من الرسائل التي تتناول بالتفصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، في نطاق البندين ١٦٠ و ٣٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا **لانكري**
الممثل الدائم